الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

الأخبـار

إحسان شمران الياسري

تتباين طرق الإبلاغ عن الأخبار بين الناس، فبعضهم يعطيك الخبر مرة واحدة، حتى لو أصبت بالذبحة الصدرية، من الفرح او الترح. وبعضهم يوصل الخبر اليك بالتقسيط، فعندما تصل الىَ النهاية تكون قد استوعبت الموضوع.
كان صديقي خالد يعاني من مشكلتين (في القضية موضوع البحث)، الاولى انه يرسل الخبر بدون تمهيد او تقسيط، والثانية انه لا يعرف اقارب زوجته بشكل تفصيلي، خصوصا اخوالها وخالاتها!.
وهكذا جاء يوما الى البيت، وبدون مقدمات، سأل زوجته:
شتكون منج ام هادي؟
خالتي
خطيه.. ماتت
فلما لطمت زوجته وولولت، وندبت حظها إذ لم تر المرحومة من سنوات، باشرت الأسئلة:
يمته ماتت خالتي؟
الاسبوع الفات
شلون عرفت؟
سمعت من جنت بفاتحة سيد چاسب
وهنا صرخت الزوجة عاليا:
خالي چاسب مات؟؟
وهنا عرف صاحبنا ان زوجته فقدت خالتها وخالها في بحر اسبوع دون ان يعرف صلتهم بها.
ومع ان الاسلوب المباشر قد لا يكون مرغوبا، إلا إن البعض، لإيصال الخبر إليك، يقطع انفاسك، ويجرك يمينا وشمالا.
ويحدث هذا عند السياسيين، إذ يمررون الكذب علينا بالاقساط (السنوية):
عام ٢٠٠٦ تتحسن الكهرباء بنسبة ٧٠٪، ولم تتحسن.. ثم في عام ٢٠٠٧ تتحسن الكهرباء بنسبة ٦٠٪، ولم يحدث.
ثم في عام ٢٠٠٩ وعدونا ان تتحسن الكهرباء بنسبة ٥٠٪ ثم الامل في عام ٢٠١١ حيث ستتحسن الكهرباء بنسبة ٤٠٪.. ولا بد من تقديم وعود لعام ٢٠١٣ حيث نأمل مخلصين ان تتحسن الكهرباء بنسبة ٣٠٪ !!

العـــراق: «الأمـــن الغذائـــي» أم «البطـاقـــة التموينيـة»؟

حسن الجنابي *

هاجس السيادة:

ازداد الاهتمام مؤخرا في العراق بقضية "الأمن الغذائي" وسبل تحقيقه، وهو تطور في مستوى اهتمامات المواطنين والمجتمع بعد ان ساد الاهتمام الذي رعته الدولة خلال العقود الماضية، بالايدولوجيا والشعارات والتحزب، بعيدا عن الالتفات لتحسين شروط العيش، او تحقيق الأمـن الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن السياسي.
وكما في الكثير من المصطلحات، او المفاهيم، التي أصبحت متداولة منذ عام ٢٠٠٣، نتيجة لحرية التعبير المتاحة بدون اية رقابة او محاسبة، ومن خلال وسائل عديدة، فإن استخدام مفهوم "الأمن الغذائي" ينتابه الكثير من الالتباس لدى المواطنين.
فالكثير من المواطنين، بمن فيهم المتعلمون، يساوون بين «الأمن الغذائي» و مفهوم «الاكتفاء الذاتي» من الانتاج الزراعي. وقد ساد هذا الاعتقاد كثيرا على المستويات الرسمية، بما فيها في منطقة الشرق الاوسط، الى درجة تم بها الترويج إلا ان استيراد الأغذية من الخارج هو امر معيب، وهو ارتهان لأجندات خارجية، وإنتقاص من السيادة الوطنية الى غير ذلك. وقد تجسد الامر بوضوح في الخطاب السياسي الليبي وكذلك العراقي في ظل النظام السابق.
كما لجأت المملكة العربية السعودية، تحت نفس الهاجس الى انتاج كميات كبيرة من القمح، وبكلفة أعلى بكثير من كلفة استيراده من الاسواق العالمية، واستنزفت بذلك خزينها المهم من المياه الجوفية آنذاك، في عملية سرعان ما اكتشفت انها سياسة خاطئة فتوقفت هذه الممارسة المكلفة اقتصاديا وبيئيا، والتي لا يمكن في ظلها توفير حصانة دائمة لفكرة السيادة الوطنية المطلقة، في عالم متغير ولكنه مترابط، تعتمد اطرافه على بعضها البعض الآخر بشكل متزايد مع الزمن.
أما في العراق، وأثناء الحكم الشمولي الذي قام على اساس الايديولوجيا والشعارات، فقد أصبح الشك بكل ما هو أجنبي سياسة رسمية للبلاد. وتفنن النظام، نتيجة ذلك، بإتباع سياسات فاشلة ادت، فيما ادت اليه، الى تحطيم القطاع الزراعي، حيث فرضت الدولة نفسها كلاعب وحيد يحدد الانتاج والاسعار والتسويق والتخزين وغير ذلك، وتوجت تلك السياسات فيما بعد بحروب، فرض اثرها على العراق حصار اقتصادي وعزلة قاسية، كان يستحيل في ظلهما توفير الغذاء الـلازم للمجتمع بـدون تطبيق برنـامج «البطاقة التموينية» وهو برنامج دعم غذائي تقوم الحكومة من خلاله بتقديم كميات محددة من المواد الاساسية للمواطنين بأسعار رمزية وبشكل دوري.

ملف صعب ولكن هل يؤدي الغرض؟

لقد بدأ تطبيق نظام البطاقة التموينية في عام ١٩٩١ وهو لايزال ساري المفعول، ولا يبدو حاليا افق محدد لإنهاء العمل به. بل ان البرنامج قد تعزز أكثر هذا العام بتحويل مبالغ اضافية، كانت قد رصدت في ميزانية الدولة لإنجاز مشاريع أخرى، بما فيها معدات عسكرية في ظل وضع أمني معقد، مما يعني ان برنامج "البطاقة التموينية" لا يزال يعتبر ملفا شديد الحساسية، وأن أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحتملة كافية لردع اية محاولة لمراجعته من قبل الحكومة، حتى لو كانت المراجعة بغرض تحسين الوضع الغذائي للسكان!.
فاصحاب الدخـول الضعيفة، من العوائل وفئات المواطنين الفقراء والعاطلين عن العمل وغيرهم، خائفون من فكرة الغاء البطاقة التموينية، الى الحد الذي جعل المرجعية الدينية تكرر الدعوة من أجل تحسين مفرداتها، وتوفير التمويل اللازم لاستمرار البرنامج، مما أضاف المزيد من الحساسية على الملف لأنـه يتعلق بلقمة العيش، وكرامة الناس، في ظل تعثر التنمية وبرامج الاستثمار التي تقوم الحكومة بتشجيعها، وفق قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦، الا ان ازالة معوقات الاستثمار، كما يبدو، بحاجة الى مدة أطول مما تتمناه حكومة منتخبة لأربع سنوات.
من جانب آخر فإن هناك اعتقادا سائدا لدى الناس يساوي ما بين "البطاقة التموينية" ومفهوم "الأمن الغذائي". بل ان الكثيرين يعتقدون ان البطاقة التموينية في العراق هي الشكل الأمثل لتحقيق "الأمن الغذائي"، في حين أن اللجوء الى استخدام برنامج البطاقة التموينية هو اجراء وقتي يُلجأ إليه في الأزمـات والكوارث التي تـؤدي الى تعطيل، او تشويه، سوق الغذاء المحلي، مما يمنع المواطنين، وخاصة ضحايا المناطق المنكوبة، من الحصول على كفايتهم من الأغذية. وقد يتم توسيع نظام البطاقة ليشمل الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل، من غير القادرين على الحصول على الحد الادنى من الغذاء في ظروف استثنائية.
لذلك فإن فعالية نظام المساعدة الغذائية، او البطاقة التموينية، تكون قصيرة المدى للأسباب التالية:
١- لأنه برنامج إغاثي مخصص لفترة انتقالية قصيرة يتم خلالها مساعدة المنكوبين في الحصول على الغذاء الى أن يتمكنوا من ترميم حياتهم، وتأهيل معاملهم وحقولهم، وبالتالي يصبحون قادرين على الانتاج في ظروف مشابهة لظروف ما قبل وقوع الكارثة.
٢- لأنه برنامج سلبي وليس تنمويا، اي أن الطرف المستلم للحصة التموينية غير مدعو للقيام بأي عمل مقابل حصوله عليها، وبالتالي لا توجد لديه اي دوافع او حوافز للعمل، وبذلك تنتفي شروط أحداث التنمية الاقتصادية الكفيلة بالتخلص من نظام البطاقة التموينية.
٣- لأنه برنامج غير موجه الى فئة معينة من السكان، بل الى جميع فئات المجتمع، بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، أو إمكاناتهم المادية، على افتراض ان الجميع هم من ضحايا الكارثة ويستحقون الإغاثة.
لأنه لا يمكن بأي حال قياس مدى فاعلية البرنامج اذا ما استمر لمدة أطول مما كان يفترض، بل ان استمراره يعتبر دليل فشل أكثر من كونه دليل نجاح. فالنجاح يتحقق فقط عندما ينتهي العمل بالبرنامج، لأن هذا يؤشر الى ان المجتمع قد استطاع تضميد جراحه، وعاد الى دورة الحياة الطبيعية، فيكون البرنامج بذلك قد أدى مهمته في تفادي حدوث مجاعة في المجتمع.

خصوصية تجربة العراق:

لقد أخذ استخدام نظام المساعدات الغذائية، ممثلا بالبطاقة التموينية، منحى مختلفا تماما في العراق. فبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:
١- يبدو ان نظام البطاقة التموينية أصبح نظاما دائميا أو شبه دائمي وليس نظاما مؤقتا، وهذا واضح من المعطيات المتاحة أمامنا. ففضلا عن كونه مطبقا منذ عشرين عاما، فإن برامج مختلف القوى السياسية التي خاضت الانتخابات الأخيرة أكدت على استمراره. كما أن التصريحات المتنوعة لفئات المجتمع العراقي، وخاصة الفئات المحرومة من ذوي الدخول المحدودة تؤكد عليه. لا بل أن البطاقة الورقية إياها قد تحولت إلى بطاقة تعريف مدني للمواطن العراقي، تطلبها كافة مؤسسات الدولة للتعريف بالشخص في أية معاملة، سواء كانت للحصول على شهادة مدرسية أو تسجيل مدرسي او جامعي، او الحصول على الجنسية او جواز السفر، او بيع أو شراء عقار، أو زواج أو طلاق، وما شاكل ذلك.
٢- لقد صرف العراق منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن مبالغ طائلة قد تتجاوز المائة مليار دولار لأجل استيراد المواد الغذائية المطلوبة في البطاقة التموينية، دون ان يخلق هذا "الاستثمار" الكبير من المال مناصب عمل للعاطلين، او يحفز الإنتاج الزراعي في البلاد، التي هي في أمس الحاجة لتحريك عجلة الاقتصاد للقضاء على الفقر والمجاعة التي تفشت منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠، والتي ما زال يعاني منها ٢٣٪ من السكان حسب دراسة الجهاز المركزي للإحصاء حول الأمن الغذائي والهشاشة في العراق.
٣- أشار السيد وزير التجارة العراقي، في مؤتمر صحفي قبل حوالي أسبوع إلى أن وزارته بحاجة الى أكثر من (٧) مليار دولار لتغطية احتياجات البطاقة التموينية للعراقيين. وهذا رقم كبير بكل المقاييس، وهو يشكل ثمانية ونصف بالمئة (٨,٥٪) من ميزانية العراق لعام ٢٠١١ وهو مخصص بالكامل لاستيراد مواد غذائية للبطاقة التموينية، دون ان يحفز القطاع الإنتاجي الزراعي الداخلي لا من قريب ولا من بعيد.
٤- إذا علمنا بأن منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) ترجح ان الدول الأعضاء التي تخصص عشرة بالمئة (١٠٪) من ميزانيتها السنوية للانتاج الزراعي، فإنها ستكون قادرة على تحقيق أمنها الغذائي، وهذا يوضح حجم الفجوة الهائلة في المقاربة المتبعة في العراق لقضية الأمن الغذائي مقارنة بالمقاييس الدولية. وللمقارنة فقط فإن تخصيصات ميزانية عام ٢٠١١ لقطاعي الزراعة والموارد المائية في العراق هي أقل من إثنين بالمئة (٢٪) وهذا اقل من المعدل العالمي في الدول النامية والبالغ خمسة بالمئة (٥٪).
٥- إن آلـية ونـظام تـوزيـع المـواد الغذائية على المواطنين، واللذين كانا سائدين في ظل نظام سلطوي وحزبي شمولي مفرط في مركزيته وسطوته، هما الآن سائدان في ظل نظام دولة فيدرالية ولامركزية في طور البناء، وأجهزة دولة تعاني -لأسباب عديدة - من الترهل وضعف الرقابة، مما ادى الى شكاوى لا حصر لها من المواطنين حول رداءة نوعية البضاعة ونقصها. ويعرض الاعلام الرسمي العراقي باستمرار نماذج مفزعة للفساد، وآخرها مئات الاطنان من الشاي المخلوط بنشارة الخشب على الحدود البرية، او الزيوت المنتهية الصلاحية في موانئ البصرة، وغير ذلك.
٦- عدم وجود خطة بديلة لنظام البطاقة التموينية تهدف الى الانتقال التدريجي من نظام البطاقة التموينية الحالي، وهو نظام مساعدات عينية وليست مالية، الى نظام آخر، يضمن معها الفقراء ومحدودو الدخل حقهم بالحصول على ما يكفيهم من الغذاء. ويلاحظ هنا كذلك عدم وجود جهد تثقيفي او توعوي حقيقي لتنوير المجتمع بمصالحه العليا في تحقيق الأمن الغذائي على المدين المتوسط والبعيد، وقيادته للتخلص من نظام البطاقة التموينية الذي يثقل كاهل الميزانية دون ان يسهم بتحقيق الأمن الغذائي.
٧- يبدو واضحا انه اذا تصدت الحكومة بشجاعة الى أمر المراجعة الشاملة لملف البطاقة التموينية بإتجاه التخلص منها لمصلحة المجتمع والدولة، فإن بعض القوى السياسية قد تحاول النيل منها وابتزازها، في حين ان العراق بحاجة الى وقفة مراجعة تتحد بها قوى المجتمع كافة لإنقاذ البلاد من هذا الارث الثقيل الذي ورثه من النظام السابق، واللجوء الى وسائل وبرامج أثبتت الحياة فاعليتها، مشابهة لما جرى في البرازيل والهند، والصين وفيتنام وغيرها من الدول التي حققت نجاحات باهرة على صعيد انتشال مئات الملايين من السكان من براثن الفقر والجوع، وتجاوزت الحدود الأنمائية التي وضعت لها ضمن أهداف الألفية الثالثة، وخاصة الهدف الاول المعني بمكافحة الجوع في العالم. وكذلك علينا ان نتذكر، ونتعلم من الإجراءات الصحيحة التي اتخذتها الحكومة العراقية لمعالجة تهريب الوقود المدعوم الى خارج البلاد في الأوقات التي كان المواطنون يقفون بها في الطوابير لأيام وساعات للحصول عليه.
من الضروري التأكيد بأن مأزق البطاقة التموينية في العراق لا يتحمله المواطنون. بل انهم قد وقعوا، دون ارادتهم، ضحايا هذه الطريقة في الحصول على الغذاء، وقد استغلت في اوقات سابقة واعتبرت مكرمة يقدمها الدكتاتور للسكان، وتمنع عن فئات معينة لأسباب سياسية، وقد انتفع من الاستيراد والتوزيع من انتفع من اركان النظام. وقد آن الوقت كي يقف الجميع امام مسؤولياتهم والعمل سوية للتخلص من كل ما يعيق انتشال المجتمع من براثن الفقر.

التعاون مع برنامج الأغذية العالمي:

ان المشروع المشترك الذي تتعاون من خلاله وزارة التجارة العراقية مع برنامج الأغذية الدولي (دبليو أف بي) للمساعدة على تحسين أداء البرنامج (التعاقد، ومصادر التجهيز، والسيطرة النوعية، التوزيع) وتطوير القدرات العراقية بالاستناد الى خبرة هذه المنظمة الدولية الرائدة في في هذا الميدان، وكذلك توقيع مذكرة التفاهم بين برنامج الأغذية الدولي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، من اجل تحديد المستفيدين، وتوفير شبكة حماية فعالة للفئات الفقيرة والمعوزة، سيوفر مدخلا الى مراجعة شاملة لمشروع البطاقة التموينية، باتجاه أكثر فعالية ونفعا للدولة والمجتمع، كمشاريع التغذية المدرسية التي تعتمد أساسا على الموارد والانتاج المحلي والوطني، أوتحويل المساعدة الغذائية العينية الى مساعدة مالية (عشرين الف دينار شهريا للشخص كما ورد على لسان وزير التجارة العراقي)، او اجراءات عديدة اخرى لا يتسع المجال لسردها.
كما أرى أن من المفيد تعميم استنتاجات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) عند دراسة تجارب البلدان التي نجحت في تحقيق منجزات كبرى على طريق تحقيق أمنها الغذائي، فوجدت ان البلدان الناجحة، وبغض النظر عن موقعها الجغرافي، او حجمها، او مستوى التنمية فيها، اعتمدت على مبادئ اربعة مهمة وهي:
١- تهيئة بيئة ومناخ يساعدان على تحقيق التنمية الاقتصادية (كالقوانين والتشريعات والاصلاحات الاقتصادية وتعزيز مناخ الاستثمار والاندماج بالاقتصاد العالمي وماشاكل).
٢- مساعدة الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا (تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وتشجيع الاستثمار في الارياف والمناطق الزراعية، وتعزيز قدرات المزارعين على الانتاج الزراعي).
٣- التخطيط السليم للمستقبل (استخدام اسس التنمية المستدامة للموارد وليس استنزافها).
٤- حماية المكتسبات المتحققة أثناء العمل باستمرار والبناء عليها، (مكافحة التراجع الاقتصادي وعدم الارتجال او القفز على الوقائع الملموسة، تشجيع البحوث الزراعية وتطبيق الناجح منها).
ان الدعوة الى التفريق بين "الحصة التموينية" كإجراء وقتي إغاثي ومفهوم "الأمن الغذائي" غير نابع عن نظرة استعلائية، او رغبة في حوار نخبوي، او ترف بقدر ما هو نابع من ادراك للاولويات الوطنية والمصلحة الوطنية العليا.
فالأمن الغذائي حالة تتحقق بشكل دائم عندما "يحصل جميع المواطنين، في جميع الاوقات، على غذاء كاف ومأمون ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية، وأفضلياتهم الغذائية ليعيشوا حياة نشطة وصحية" وليس في قيام الحكومة بتوزيع مواد غذائية عليهم. فالمواطن الذي "يخلق" غذائه بنفسه، ويحصل عليه بالعمل والجهد، يكون أكثر احساسا بالعدالة، وبقيمة انتمائه الى وطن يمنحه فرصة الشعور بالكرامة كمواطن منتج وفعال في مجتمعه.
كما إن الدعوة الى الغاء برنامج الحصة التموينية لا تعني تعريض الشعب، وخاصة الفقراء ومحدودي الدخل، الى مجاعة، بقدر ما هي دعوة الى استبدال البرنامج ببرامج أكثر فائدة وواقعية، تـؤدي الى تحرير المجتمع من سطوة الفقر والعوز والجوع والاعتماد على المساعدات التي تقدمها الحكومة، وهي دعوة للتفكير بإيجاد حلول مناسبة لهذا القيد الموروث من النظام السابق، ونداء الى تكاتف الجميع من اجل مساعدة الفقراء والمعوزين وتمكينهم من تغيير ظروف حياتهم نحو الأفضل.
وهي بنفس الوقت دعوة لتصدي الحكومة لخلق شروط الانعتاق من الفقر، ولكن مع الاستمرار بتأدية واجبها تجاه المواطنين المحرومين وعوائلهم، إن كانوا اقل حظوظا في الحصول على العمل من الآخرين.
ان اعتبار الحصة التموينية خطا أحمر لايمكن المساس به، ليس بالضرورة موقفا صحيحا، وإن كان الأمر كذلك فعلينا ان نحلم ونعمل الى تحويله الى أخضر.

■ سفير العراق لدى منظمة الأغذية والزراعة (فاو) وبرنامج الأغذية العالمي (دبليو أف بي) وصندوق التنمية الزراعية الدولي (إيفاد) في روما

حـالـة نـائـب رئـيـس الـــوزراء!

حسين عبد الرازق

هناك علاقة خاصة تربطني وأسرتي بالدكتور يحيى الجمل. فقد تزاملنا في حزب التجمع منذ تأسيسه عام ١٩٧٦ وحتى استقالته من الحزب في ٢٠ مايو/ أيار ١٩٨٣. وخلال حملة الاعتقالات التي نالت المئات من قادة الحزب وكوادره وقيادات الأحزاب والقوى السياسية في سبتمبر/ أيلول ١٩٨١ شرفني بالحضور معي في التحقيق أمام المدعي العام الاشتراكي كمحام عني، وترافع أمام المحكمة عند نظر طلب الإفراج عن فريدة النقاش (زوجتي) وأصدرت المحكمة قرارها بالافراج عنها بعد أن استمر حبسها ما يقرب من تسعة أشهر، مرة على ذمة قضية سياسية وأخرى نتيجة قرار المدعي العام الاشتراكي التحفظ عليها ضمن حملة سبتمبر ١٩٨١ وهي داخل السجن.
ومع ذلك أشعر بالقلق من الدور الذي يلعبه د. يحيى الجمل كنائب لرئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة التشريعية بالمجلس.
فجلسة الحـوار التـي دعـا إليهـا ركـزت على شخصيات سياسية محترمة بكل المقاييس - أغلبهم على الأقل- ولكنهم في النهاية أفراد لا يمثلون مهما كانت قيمتهم إلا أنفسهم، بينما تم تجاهل الأحـزاب والقوى السياسية باستثناء الأخوان المسلمين والحزب الوطني!
وهو المسؤول بحكم موقعه عن اقتراح مشاريع قوانين تعرضت لانتقادات حادة كونها تشرع لأوضاع غير ديمقراطية. أولها التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية والتي أبقت على قيام الأحـزاب بالتصريح وليس الاخطار وفرضت قيـودا على قيام الأحـزاب باستثناء أحزاب الأغنياء برفع عدد المؤسسين من ١٠٠٠ إلى خمسة آلاف (من عشر محافظات على الأقل بما لا يقل عن ٣٠٠ عضو في كل محافظة). ونشر اسماء المؤسسين جميعا في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار بما يكلف الحزب الوليد مبلغا يتراوح بين ٣٥٠ ألفا ومليون جنيه، واشترط عدم قيام الحزب على أساس «طبقي».
كذلك مشروع القانون الذي أعده مجلس الوزراء ورفعه إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي يجرم الإضراب عن العمل والتظاهر والتجمهر والـوقـفـات الاحـتـجـاجـيـة أثـنـاء سـريـان حالة الطوارئ، ونصوصه منقولة من مشروع قانون مكافحة الإرهـاب التي كانت تعده لجنة برئاسة د. مفيد شهاب لمجلس الـوزراء في مارس/ آذار ٢٠٠٩ ولم تستطع تمريره في ظل نظام حسني مبارك! ولحسن الحظ فلم ير مشروع د. يحيي الجمل النور فقد امتنع المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن إصداره.
والقرار الذي أصدره د. يحيى الجمل بإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان وتعرض لنقد واسع من عدد من منظمات حقوق الإنسان التي وصفت التشكيل الجديد بأنه «تشكيل سياسي وليس حقوقيا، وأنـه يتضمن عيوبا شديدة منها: وجـود شخصيات محسوبة على النظام القديم، وبـه بعض المجاملات، وبعض الشخصيات لعبت دورا رئيسيا ضد حرية العمل الأهلي».
وتنقل د. يحيى الجمل بين الأحزاب واختير وزيرا عام١٩٧٥ في حكومة د. عبد العزيز حجازي في عهد الرئيس الراحل أنور السادات وهي الحكومة التي بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي، وساهم في تأسيس حزب التجمع عام ١٩٧٦ ثم استقال من الحزب عام ١٩٨٣ وخاض انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ في عهد الرئيس حسني مبارك مرشحا من الحـزب الوطني في دائـرة الدقي، وعاد لصفوف المعارضة في السنوات الأخيرة وساهم مع د. أسامة الغزالي حرب (وكان بدوره عضوا في لجنة السياسات بالحزب الوطني قبل استقالته من الحزب) في تأسيس حزب الجبهة الديمقراطية الـذي نشأ منذ سنوات بقرار من لجنة شؤون الأحزاب برئاسة صفوت الشريف، وتـولى الجمل رئاسة الحـزب لمدة محـدودة ثم استقال من الحزب. وهاجم سياسات الحكم بقوة على صفحات «المصري اليوم».
ويبقى السؤال .. هل ينتمي د. يحيي الجمل للنظام المطلـوب تصفيته أم للنظام الجديد الديمقراطي المطلوب تأسيسه أم إلى نفسه فقط؟

مـثـقـفـون إسـرائـيـلـيـون

فريدة النقاش

أطلقت مجموعة تسمي نفسها باسم «روح جديدة» تضم نحو ستين من المثقفين الإسرائيليين اليهود الشباب المنحدرين من أصول عربية مبادرة صاغوها في شكل رسالة مفتوحة إلى المثقفين العرب يدعونهم إلى حوار إقليمي معمق يستهدف دمج اليهود ذوي الأصول العربية والشرقية في تاريخ المنطقة العربية وثقافتها التي هم تاريخيا جزء أصيل منها.
وقالت الرسالة التي نشرها المثقف الفلسطيني أنطوان شلحت «إن هؤلاء المثقفين يتطلعون إلى تصحيح وترميم كل ما تم تدميره في الفترات الأخيرة» على صعيد العلاقات العربية اليهودية بين كل من المسلمين والمسيحيين واليهود. وأشار هؤلاء المثقفون إلى مرحلة ازدهار العلاقة بين أبناء الديانات الثلاثة في الأندلس حيث اتسمت السيادة الإسلامية على اليهود بالتسامح والكرم، وأطلقوا على فترة الازدهار هذه وصف «العصر الذهبي»، ذلك أن المسلمين العرب في الأندلس نسجوا علاقات تعاون وتفاعل خلاق مع كل من المسيحيين واليهود عبر ثمانية قرون أضاءت العالم، وكانت عاملا رئيسيا في خروج أوروبا من العصور الوسطى.. من الظلام إلى النور.
وفي إشارة إلى المستقبل كما يتطلعون إليه قال المثقفون إن أساس هذا المستقبل يتمثل في الإعلاء من قيم المواطنة والديمقراطية والعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية وتأمين فرص العمل للجميع والمساواة بين الرجال والنساء وقبول بني البشر كافة، بصرف النظر عن معتقداتهم ولون بشرتهم وجنسيتهم ومكانتهم وميولهم الاجتماعية والعاطفية والوصول إلى هذه الأهداف من خلال الحوار المتواصل بين سكان المنطقة كلهم، فضلا عن الحوار مع يهود من جماعات متعددة داخل إسرائيل وخارجها.
وتقول الرسالة: إن العرب ارتكبوا خطأ كبيرا بتصويرهم اليهود كافة بعد نشأة إسرائيل على أنهم أوروبيون مع طمس وتهميش حقيقة أن الشرقيين منهم كانوا جزءا أصيلا من تاريخ المنطقة وثقافتها وتراثها، حيث برزت هذه المشاركة في مجالات مختلفة مثل الموسيقى والصلوات الدينية واللغة والأدب، وفي هذا الصدد يدلنا التاريخ الحديث لمصر على الأدوار المهمة التي لعبها اليهود المصريون في كل المجالات من الطب للعلم من السياسة للأدب.
وكتب هؤلاء المثقفون رسالتهم بعد اندلاع الانتفاضات العربية في عدد من البلدان ومنها بلد محوري مثل مصر، كاشفين عن أشكال التعالي العنصري لنظام الحكم في إسرائيل الذي يقدم نفسه في صورة ديمقراطية مستنيرة بينما هو يمارس إهدارا فظا للحقوق الاجتماعية والاقتصادية لغالبية السكان، ويهمش الثقافة الشرقية اليهودية والعربية، حيث كان الشعار الإسرائيلي عن وحدة الشعب والإجماع مجرد أسطورة لإسكات الأقليات، وفي كل مرة يفضح مثقف شرقي مسألة وجود عنصرية في إسرائيل سواء ضد العرب مسلمين ومسيحيين أو ضد اليهود الشرقيين يجري اتهام هذا المثقف بأنه إشكنازي «يهودي شرقي» عنصري ومتطرف ثم يكون إسكاته.
ويتجاوز بعض الموقعين على الرسالة مسألة التمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين إلى موقف أكثر جذرية ناقدا موقف اليسار الإسرائيلي من قضية الشعب الفلسطيني، فهذا اليسار كما تقول الرسالة يبقى مناصرا للفلسطينيين طالما لا يطالبون بحق عودة اللاجئين وطالما هناك جدار وتقسيم، وطالما أن الفلسطينيين متنازلون عن بيوتهم في أحيائهم ومدنهم الأصلية وطالما بقيت إسرائيل دولة يهودية غربية.
واتهمت المبادرة بعض فرق اليسار الإسرائيلي بأنها تتسم بنفس العمى والاستعلاء العنصري.
لا نعرف نحن العرب إلا أقل القليل عن المجتمع الإسرائيلي، وتكشف لنا هذه الرسالة والمبادرة عن الكيفية التي توغلت بها الثقافة العنصرية والنزعة الإمبريالية التي نشأت علي أساسها إسرائيل ككيان استيطاني عنصري، مشيرا إلى طرق الخروج لكن تبقى إسرائيل ككل مجتمع طبقي في العالم قائماً على الاستغلال وتهميش قطاعات واسعة من السكان هي هنا العرب الذين يعيشون في إسرائيل واليهود الشرقيون الذين نزحوا إليها من كل البلدان العربية ويتعرضون بدورهم للتمييز والاضطهاد جنبا إلى جنب فقراء اليهود الأوروبيين والفلاشا القادمين من أثيوبيا.
وتدعونا هذه المبادرة للإنصات ومن ثم لإحياء شعار الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التي يعيش فيها كل سكانها على قدم المساواة بصرف النظر عن دياناتهم وألوانهم وجذورهم.. وبناء مثل هذه الدولة سوف ينشأ على قاعدة اجتماعية متينة تضم ما يزيد على نصف سكان إسرائيل، ولكنها ليست مع ذلك عملية سهلة بل تحتاج لنضال طويل للقضاء على كل أشكال العنصرية والاستغلال التي قامت عليها إسرائيل.